

التي تميز بها كبرية من علمه بل ان النية في القسمين البقي هو الاثبات والقي
 وكل واحد منهما هذين الاضواء متعلقة الطرفين وهو لا يخفى في القسمين جميعا اصلا
 لانه لا خلاف في ذلك لانه لا يستلزم الي موجب كذا بل من ان لا يكون الحكم
 على ما هو موجب العلم وانه لا يتناول **قال المحقق** اذ قلنا في ذلك قائم وليس يتناول
وقال الفاضل الشرف لما ذكرنا عن خبر العلم اشار الى قسم يعرف منه العلم
 واخره **اقول** المتبادر في ظاهر العبارة ان يكون العلم الخاص على التقسيم
 هو المعروف صانعا وليس كذلك بل المعروف ان منه فالأولى ان يقول ما ذكرنا عن
 خبر العلم بل في الاثر ذكرنا في بعض من العلم بالمعنى الاعم والظن والاعتقاد
قال المحقق فقد ذكرت حكما وهو الذكر الحكيم وهو ينشئ عن امره في ذلك اثبات
 او نفي وهو ما عده الذكر الحكيم وما يسمي الذكر النفس وله نصيب في الاثبات التي
 وللمنى الاثبات ولذلك هو صفيح متعلق طرفاه **وقال الفاضل الشرف**
 في ذلك فقد ذكرت حكما هو هذا المثلث وانما سمي بذلك لانه عليه او قد ذكرت بهذا
 المثلث حكما وعلى هذا التسمية المثلث الحكيم فظاهره لكونه ذكر اسما بالوهم
 من حيث لانه عليه والضمير في قوله وهو الذكر الحكيم راجع الى المعقول بالحكم واما
 على الاول فلا يتناسب اليه بل لانه ايضا او الحكم الذي هو المثلث فيكون نسبة الاثر
 اليه والضمير المذكور عائدا الى الحكم **اقول** فيجب ان الحكم اذا كان عبارة عن هذا
 المثلث كان بمعنى اذا كانت زيدا قائم وليس قائم في ذلك زيدا قائم وليس يتناول
 وفاده الا نفي والادنى الذي بين القول والذكر لم يسمح بل هي العبارة بل ان
 يقال في هذا الذكر الحكيم او نحو ذلك واما بالعلم فلا يخفى ما في ذلك من قبحه
 بامره. وعن الودهان السبعة في قوله. **قال الصواب** ان المراد بالحكم همها الحكم
 الذي هو الذي يعرف عنه احوال العباد بالاسناد وفسره في قوله قائم الى امره
 بحيث يفيد الحكم بان مفهومه احوالها ثابت لمفهوم الاضواء ونفي عنه وما عده الذكر الحكيم
 بط الحكم به بالمحكوم عليه سواء كان بطريق الهم او الشك او غيره هانان الحكم

الذي ناشئ عنه والعلية واما لونه من ذلك اجتنابا لطريقين مع اعتبار الرابطة بالادوار
 حتى لو خضع له بوجه الاستدلال وينبغي ان يكون هذا هو المراد من قول الشيخ في الشرح
 المحقق في الذكر الحكيم بل حكم المعقول اذ هو الذي يفتي عنه الذكر فان من قسم الاستدلال
 بما ذكره على ان لا يتنجس ان يكون علميا فانها الدلالة القطعية منقولة والظاهر عن
 ضابط فادهم ضرورة بان العلم في قولهم قصة الخبر بخبره اعادة الخطاب للحكم
 اما الحكم وكونه عالما بغيره في الاعتقاد والحجاز من حصول صورة الحكم في ذهنه سواء
 كان بالظن او الشك او الهم او الكذب الخفي والفاضل الشرف يعرف به حيث
 قال بعد هذا ولا يخفى في ذلك ان يكون في نفسه ايقانها وانما العلم بالظن قال
 لم يزل يتخلل من دلالات الالفاظ عنها **قال الفاضل الشرف** وهو ان الذكر الحكيم يفتي
 عن امره نفسك من صورة ايقان او نفي سواء يعاين بها علمها على العيني او لا
اقول لانه يقول من صور ايقان او نفي ايقان الاثبات التي علمها الظاهر ثم قد يفتي
 مضان بل يعلم ان يكون مستمالا لتمام التي منها الشك والهم من قسم الاثبات
 والتي ايقانها بالهم وعلم ان براد الوان في عبارة الشيخ الموزع بمعنى التسمية وجاها
 اليه للورد للمعنى الظاهر بحاله عليه قوله وانما فراه في ذلك حيث لم يفتي بما في الاضاف
 وقوله لانه النسبة التي هي موردها وهذا هو الذي مراد الخبر بقوله وعائنه ما في
 التكلف انه المراد بضمير النسبة التي هي موردها وهو ما في بيت وقوله ولادوهما على الهم
 او الهم ان اول تساوي او الموضوعية وظهور انه لو قال هو مورد واجب او سلب لكان الظاهر
 واحسن **قال الشيخ** وقد علم بذلك حمودها **وقال المحقق** ثم ذكر انه قد علم بهذا التقسيم
 حمودها اي علم كل واحد من الظن والعلم وقسمها بما يقال العلم ما عده الذكر الحكيم
 الذي لا يخفى تعلقه التقضي بوجه الى اقره **وقال الفاضل الشرف** مثل هذه العبارة
 في الشرح اشعار بان الذكر غير مضمي عندنا وبيان ههنا ان العلم غاية الاستدلال
 وما به الرتبة انما يستلزم العلم بله لو كان ما به الرتبة نشأ من ذلك ظاهر الثبوت
 لجميع افراد ما يقين به لكنه ليس كذلك لانه العلم وقسمه كما عرفت **وقال الشيخ**

العلم

العلم